كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان يجتمعان فان الاول يجب
صدقه ويستحيل كذبه في الواقع وعند العقل ايضا اذا لاحظ مفهومه المخصوص والثاني
بالعكس لكنهما اذا جردا عن خصوصيتهما ولوحظ ماهية مفهوميهما اعني ثبوت شئ
لشئ او سلبه عنه احتملا الصدق والكذب على السوية فاذا قيل ان المركبات
التقييدية يحتملهما كالمركب الخبري كان معناه على قياس الخبر ان النسب التقييدية
من حيث ماهيتها مجردة عن العوارض والخصوصيات تحتمل الصدق والكذب فظاهر ان كون
تلك النسب معلومة للمخاطب مما لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال فان الاخبار البديهية
معلومة لكل احد مع كونه محتملة لهما وكذلك كون معلومية تلك النسب مستفادة من نفس اللفظ
بخلاف النسب الخبرية فان معلوميتها انما تستفاد من خارج اللفظ لا يجدي نفعا فيما نحن
بصدده لان الاحكام الثابتة للماهيات من حيث ذواتها لا تختلف بتبدل احوالها
واختلاف عوارضها فظهر بما ذكرنا ان قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي
معلومة لا تحتمل الصدق والكذب مما لا يغني من الحق شيئا لانه ان اراد به ان النسبة
المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتملهما عند العالم بها فمسلم لكن المدعى ان تلك النسبة من حيث م
ذاتها وماهيتها تحتملهما واين احدهما من الاخر وان اراد به ان النسبة المعلومة للمخاطب
لا تحتمل الصدق والكذب اصلا فهو فاسد لما مر بل الحق ان يقال ان النسبة الذهنية في المركبات
الخبرية تشعر من حيث هي هي بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها فلذلك احتملت
عند العقل مطابقتها ولا مطابقتها واما النسب في المركبات التقييدية فلا اشعار لها من حيث
هي هي بوقوع نسبة اخرى تطابقها او لا تطابقها بل ربما اشعرت بذلك من حيث ان فيها
اشارة الى نسبة خبرية بيانه ان اذا قلت زيد فاضل فقد اعتبرت بينهما نسبة ذهنية على وجه
تشعر بذاتها بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها وهي ان الفضل ثابت له في نفس الامر لكن
تلك النسبة الذهنية لا تستلزم هذه الخارجية استلزاما عقليا فان كانت النسبة الخارجية

المشعر بها

المشعر بها واقعة كانت الاولى صادقة والا كانت كاذبة واذا لاحظ العقل تلك
النسبة الذهنية من حيث هي جوز معها كلا الامرين على السواء وهو معنى الاحتمال
واما اذا قلت يا زيد الفاضل فقد اعتبرت بينهما نسبة ذهنية على وجه لا تشعر
من حيث هي بان الفضل ثابت له في الواقع بل من حيث ان فيها اشارة الى
معنى قولك زيد فاضل اذ المتبادر الى الافهام ان لا يوصف بشئ الا بما هو ثابت
له فالنسب الخبرية تشعر من حيث هي لما يوصف باعتباره بالمطابقة واللامطابقة اي
الصدق والكذب فهي من حيث هي محتملة لهما واما التقييدية فانها تشير الى نسبة
خبرية والانشائية تستلزم نسبا خبرية فهما بذلك الاعتبار يحتملان الصدق
والكذب واما بحسب مفهومهما فلا فصح ان الحق ما هو المشهور من كون الاحتمال
من خواص الخبر **قال** واما الكذب فليس بمدلوله **اقول** حاصل ما ذكره ان قولنا
زيد قائم مثلا يدل على ثبوت القيام لزيد في نفس الامر فاذا قلت زيد قائم وكان
القيام واقعا فقد تحقق معه مدلوله وان لم يكن واقعا فقد تخلف عنه المدلول
وذلك جائز لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست لعلاقة عقلية
تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل التخلف كما في دلالة
الاثر على المؤثر **قال** ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر **اقول** لا يقال العاقل المتكلم
قد يأتي بالجملة الخبرية على حين غفلة من غير قصد الى معناه وشعور به فلا يتحقق صورة م
الحكم في ذهنه لانا نقول الكلام فيمن هو بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة
الخبرية كما مر وسيشير اليه بقوله وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للاخبار وههنا
بحث آخر وهو انه فسر فائدة الخبر ولازمها اولا بالحكم وكون المخبر عالما به موافقا
لما في المفتاح وذكر ان معنى اللزوم ح انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس
فاللزوم بينهما انما هو بحسب استفادة المخاطب اياهما وعلمه بهما من الخبر نفسه لا باعتبار

Copyright © King Saud University